الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

اخلاقيات اقتصادية

قد يكون النمو كل شيء ...لكنه لن يكون الشيء الوحيد

جوزف ستكلتز *
ترجمة :عبد علي

لطالما كان لدى الاقتصاديين ميل طبيعي مؤيد للنمو .فحتى ان كانت للدولة الغنية مصادر محدودة ،فان المشكلة الاقتصادية المركزية ستظل هي الاختيار : أنستخدم الاستقطاعات الضريبية لمصلحة الاغنياء أم نستثمرها في بناء البنى التحتية والبحوث والتطوير ،ام نستثمرها في الحرب أولمساعدة الفقراء في البلدان النامية وفي بلادنا ؟ومع تقديم مصادر اضافية ، فان النمو سيجعل من كل هذه الخيارات اقل ايلاما على الصعيد النظري فقط .

وعلى اية حال فان الولايات المتحدة أعلنت وبقوة انه بينما يزيد النمو من المؤن والإمدادات فانه ينمي الطموح ايضا ،انها خيارات لن تتعامل الدول الغنية معها بصورة اسهل من دول المواجهة الفقيرة اذ ان الاشتراطات التجارية اكثر تمزيقا للقلب في حالة الدول الفقيرة فالبرازيل على سبيل المثال هل يتوجب عليها استخدام كامل تخصيصاتها الصحية المحدودة لشراء أدوية الايدز بسعر السوق ،حيث من المحتمل ان يعيش البعض من المصابين بالايدز نتيجة لذلك ، مع تعرض اشخاص آخرين للموت لحاجتهم للعناية الطبية لأن الاموال التي يفترض ان تصرف لتلبية احتياجاتهم لم تعد موجودة . وان توفير مصادر تمويل أضافية في مثل هذه الحالة على سبيل المثال يعني الفارق بين الحياة والموت.

وحتى الآن فان للنمو من ينتقده ،فهناك العديد من الادبيات التي تجد شعبية متزايدة تقف بالضد من النمو لعدة اسباب منها تاثير النمو على البيئة وعلى الفقر . وفي عمله الاساسي " العواقب الاخلاقية للنمو الاقتصادي " يتولى الكاتب بنجامين فريدمان مثل هذه الانتقادات مثبتا ان النمو ليس له منافع اقتصادية واضحة وحسب ،بل مردودات اخلاقية أيضا . فهو يؤكد ان هناك في النمو قوة كامنة لتحسين البيئة وتقليل الفقر وتقدم الديمقراطية ويساهم ايضا في خلق مجتمع متسامح غير منغلق.

لكن كل ذلك لايعني اننا نقول ان استاذ الاقتصاديات في جامعة اكسفورد البروفيسور بنجامين مؤيد ساذج لاقتصاد السوق . ان طروحاته تحمل فارقا دقيقا لايكاد يبين "على الرغم من ان هذا الفارق ،في بعض الاحيان ،ليس كما اورد "وهو يدرك ان النمو لايحقق المردودات المرجوة دائما فاقتصاد السوق لايحقق بصورة الية النمو والعدالة الاجتماعية ،بل لعله لايحقق الفعالية والكفاءة الاقتصادية ،ولتحقيق حدود هذه المتطلبات على الحكومة ان تلعب دورا مهما .

دعها تنمو

تاريخيا ،وعلى الاقل في المراحل الاولى من التطور ،كان الاقتصاديون يتساءلون ،ان كان النمو يترافق مع مصالح المجتمع مثل المساواة الواسعة والبيئة المثلى . ويرى الاقتصادي الفائز بجائزة نوبل سيمون كوزينتر انه واعتمادا على التجارب السابقة للحرب العالمية الثانية فان المراحل الاولى من التطور كانت تتسم بعدم مساواة واسعة ،وكانت تتزايد مع الوقت . في حين يذهب ارثر لويس وهو فائز اخر بجائزة نوبل ،الى ابعد من ذلك ،اذ يرى ان عدم المساواة ضرورية لانها تنتج الادخار الذي يتطلبه النمو . اما الاجيال اللاحقة من الاقتصاديين فقدقبلت بوجود منحنى كوزينتر البيئي الذي يرى ان المراحل الاولى من النمو سببت تدهورا بيئيا وليس بيئة صحية . وقد تبنى كوزينتروماصروه املا مفاده ان النمو في النهاية سيجلب معه العدالة الاجتماعية (مساواة اكبر وفقرا اقل) وبيئة جيدة ،لكن لاشئ محتم في هذا الموضوع .فهذا يعني انه حتى لو كان ذلك صحيحا في الماضي فمن المحتمل ان لايكون كذلك في المستقبل . وكان يبدو ان عدم المساواة سينهار في فترة الكساد الكبير .لكنه في فترة السنوات الاخيرة ازداد باضطراد .وانخفضت عدة اشكال من التلوث عندما حولت الحكومات اهتمامها الى قضايا نوعية الجو والهواء ،ومع ذلك فان الانبعاثات الغازية من البيوت الزجاجية (مع كل المخاطر التي تقدمها لزيادة الحرارة عالميا) استمرت بالزيادة مع النمو الاقتصادي خصوصا في الولايات المتحدة .

وقد اكد فريدمان على اهمية المظاهر الخارجية على وجه الخصوص . وغالبا مايدرك كل شخص" اخفاقات السوق " عندما لاتحقق السوق مردودات فعالة وكذلك عندما تلحق التطبيقات اضرارا ملحوظة بالبيئة . وقد فرض انتاج الولايات المتحدة من البيوت الزجاجية مع مقدار الانبعاثات الغازية كلفا ثقيلة على الاخرين .خصوصا الجزر المنخفضة التي ستغرق في المستقبل غير البعيد . لكن الشركات والمستهلكين الامريكيين لايعيرون اهتماما لهذه الكلف الكبيرة .ولتصحيح مثل هذه الاخفاقات في السوق فان الامر لايحتاج الى تقديم دعم مالي لشركات النفط لزيادة انتاجها النفطي (لعدم وجود اخفاق بهذا الاتجاه)لكنها تحتاج الى صيانة اكبر .

لكن المظاهر الخارجية تنطوي ضمنا على امكانية اثارة جدال عام مثل :اذا كان للنمو فوائد ومنافع للمجتمع بعمومه بحيث لايستفيد منها شخص أو شركة لوحدهما .ففي هذه الحالة يجب ان يكون هناك دور للحكومة في تشجيع النمو .

وعلى الرغم من ان واحدا من هذه المنافع الاجتماعية للنمو،هو خلق مجتمع منفتح ومتسامح .فان السيد فريدمان يبين وبعناية كبيرة ان العلاقة بين الديمقراطية والنمو هي علاقة باتجاهين :النمو ينزع الى اختيار الديمقراطية والديمقراطية تنزع الى النمو .لكن مظاهر هاتين العلاقتين معقدة وغالبا ما تكون غامضة .فالصين برغم انها على وجه الخصوص ليست ديمقراطية وليست منفتحة سياسيا الا انها حققت النمو الاسرع والاكثر ديمومة من كل بقية الاقطار خلال الربع الاخير من القرن الماضي . واذا كانت الحكمة التقليدية ترى ان الديمقراطيات مسؤولة عن " الجماهير "وانها تعير اهتماما خاصا للفقراء .فالصين فعلت الكثير لتقليل الفقر قياسا ببقية اقطار العالم ،والولايات المتحدة تلاحظ ان الدخل الحقيقي للاسرة المتوسطة قد بدأ بالهبوط وان الاغنياء يتسلمون الكثير من الاستقطاعات الضريبية حتى وان اخذ الفقر بالزيادة والاتساع.

وبخلاف الكثير من انصار النمو ،فان فريدمان يدرك ان ما هو مهم ليس النمو بحد ذاته ،بل السياسات التي تدفعه للتصاعد . ومن هنا يكتسب عمله اهمية نقدية تختلف عن تلك الدراسات (على الاقل الدراسة التي اصدرها البنك الدولي والتي انجزهابوليير كولار ودافيد دولار)والتي تربط بين النمو وتقليل الفقر أو تربط بين النمو والاندماج في الاقتصاد العالمي . والجزء المهم في القضية هو ان القرار السياسي الذي تواجهه الحكومة هو المضي او عدم المضي الى التنمية او هل يتم الاندماج في الاقتصاد العالمي ام لا (على الرغم من ان السياسيين يميلون الى التبسيط المبالغ به) . ان الاسئلة هي جد محددة : أنقلل من الضرائب الكمركية أم لا ؟ هل نجعل الاسواق الرأسمالية أكثر تحررا ؟هل نستثمر في البحوث والتطوير او لا نستثمر ؟هل ننفق على التعليم او لاننفق ؟والاجابات بالتأكيد اقل وضوحا . فبعض هذه السياسات تظهر النمو وكانه يساهم في زيادة الفقر ،في حين ان البعض الاخر يظهر النمو وكانه يساهم في تقليل الفقر .وبعض استراتيجيات النمو قد تكون مفيدة للبيئة في حين تكون اخرى غير مفيدة . وباختصار فلا ينبغي ان تتمركز المناقشة على تأييد النمو او معارضته ،ولكن السؤال الذي يجب طرحه :هل ان هذه السياسات ستساعد في ترقية ما يمكن ان نسميه تنمية اخلاق النمو ،ان نستخدم الطاقة والموارد دون الاضرار بالبيئة ،وهل يساهم النمو في زيادة المستوى المعاشي ليس حاضرا فحسب بل للاجيال القادمة ؟ وهل سيؤدي ذلك الى تسامح اكبر ومجتمع منفتح ؟والسؤال كذلك ماالذي يمكننا فعله للتأكد من ان منافع النمو سيتم الاستفادة منها بشكل متساو مع اقامة مجتمع ممتع بعدالة اجتماعية اكبر وتضامن اعمق بدلا من ذلك النوع الذي ظهر في نيو اورليانز بعد اعصار كاترينا والذي بدت فيه الشروخ والانقسامات العميقة ؟

المشكلة هي ان اغلب الادلة التجريبية المتوفرة جاءت من تحليلات متعددة الاماكن في البلد وهي ليست قاطعة .

نصف الخطوة ....والخطوة الضائعة

في النقاش بشأن تأثير العولمة على الفقر ،يؤيدفريدمان وجهة النظرالتي ترى انه وان كانت العولمة قد ارتبطت باللامساواة المتزايدة داخل الدول فانها مع ذلك قادت الى تقليل الفقر وعدم المساواة على الصعيد العالمي . وهناك ثلاثة اخطاء اساسية في هذا التحليل ،الاول يتعلق بتعريف الفقر .فكما اكد البنك الدولي في عدة نقاط من ان الفقر ليس قضية مدخولات وفقدان الامن بل ان غياب حرية التعبير هي جزء من هذا الملف وتحليل السيد فريدمان يتجاهل بصورة كاملة الابعاد الاخرى . اما الانتقاد الثاني فهو ان ما يهم في القضية ليست العولمة بحد ذاتها بل بضعة سياسات محددة مرتبطة بها .فتحرير السوق الرأسمالي على سبيل المثال يتطلب اندماجا قريبا للاسواق الراسمالية خصوصا مع مراعاة تدفقات راس المال لفترات قصيرة . وقد اظهرت الدراسات النظرية الحديثة والتحليلات القائمة على التجريب انه مع اسواق راسمالية غير كاملة فان اندماجا كهذا سيؤدي الى تبخر اقتصادي كبير .وهي وجهة نظر يؤيدها حاليا صندوق النقد الدولي .

اما الخطأ الثالث فهو ان السيد فريدمان يعتمد بصورة كبيرة على دراسة قام بها اكسفير سالا مارتين عنوانها (ارتفاع القلق من عدم تساوي المدخولات العالمية) ودراسة سرجيت بهالا (تصور عدم وجود دولة :الفقر والمساواة والنمو في هذه الفترة من العولمة).وقد كانت هاتان الدراستان موضعا للكثير من الانتقادات . والمشكلة من السهولة تشخيصها ولكن من الصعوبة تصحيحها . فالدراسات عن الفقر واللامساواة قائمة على مسح دخل العوائل وهذه الارقام التي يتم التقاطها لاتنسجم مع ارقام الدخل القومي . وفي كل الاحوال فان رأي فريدمان هو ان النمو يجلب معه فضائل الانفتاح والتسامح ،لكن هذا الراي يستوجب طرح عدة اسئلة :هل ان الولايات المتحدة عندما اصبحت اكثر غنى ،اصبحت كذلك منفتحة ومتسامحة؟

وهل ان الانفتاح والتسامح تطلبا وضع وزن متساو على العلوم الحديثة وأراء عصر ماقبل التنوير؟

ان فريدمان كان على حق في جداله بان الديقراطية لاتمتلك فرصة للحياة الاقليلا في البلدان الفقيرة ،واذا الرئيس بوش جادا في نشر الديمقراطية فعليه ان يستثمر الكثير في هذه البلدان.

اسطورة اليد الخفية

لقد تقصد الاقتصاديون الامريكيون ان يحملوا كرها شديدا للتدخل الحكومي ، فهم يفترضون اساسا ان الاسواق عموما تعمل بنفسها ومن دون تدخل .وهناك أمثلة محددة تحتاج للدعم الحكومي منها تصحيح الاخفاق في السوق وتصحيح السياسات الاقتصادية الحكومية ،ويذهب التفكير الى حد ان يكون هناك تدخل صغير الى اقصى حد فيما يتعلق بالكفاءة الاقتصادية .

ان الاسس الفكرية لهذا الافتراض واهية ،ففي اقتصاديات السوق (مع عدم التكامل والمعلومات المتناظرة والسوق غير الكاملة التي يمكن القول انها متلازمة لكل اقتصاديات السوق)فان السبب وراء كون يد آدم سميث غير المنظورة كانت كذلك ،هو ان هذه اليد لم تكن موجودة .فالاقتصاديات لن تكون ذات كفاءة لوحدها ،والوصول الى هذا الفهم الذي لامحيد عنه يقودنا الى نتيجة مفادها ان هناك يداً خفية للحكومة.

ع / مجلة Foreign Affairs الامريكية

نحن والطلاب ودرس التأريخ

محمد الفالح
كاتب

> يبدو ان العرب عموما ، والعراقيون خصوصا ، قد استمرأوا السكن في خيمة الماضي قسرا حتى العشق والهيام به ، ولم يرتضوا يوما ما ان يفتحوا نافذة حتى وان كانت صغيرة لينظروا من خلالها على ما يدور حولهم من احداث وصنائع وابتكارات واختراعات وابداعات وتغييرات في انماط العيش والسلوك والتفكير ، وكأنهم عزلوا تحت ضغط قوى خفية عن هذا العالم ، او ربما يحسبهم اولئك الذين ارتقوا ذرى الحضارة والتطور الانساني الباهر ، يعيشون في عالم مختلف تماما ، وكأنهم لم يكونوا في يوم من الايام جزءا حيويا وفاعلا منه ، ماضينا نسلوه اسلافنا حقبة بعد حقبة ، ودهرا في اثر دهر وطورا بعد طور .

ماضينا لم يكن كله صالحا ، بل ان الاغلب والاعم فيه طالحا وله طعم العلقم الذي لا يستساغ ، حافلا بالمجازر والجماجم والرؤوس المقطوعة ومسيل الدم الذي لم لم يجف في اي قرن من القرون السحيقة والوسيطة والمتقدمة ولم يتوقف حتى اللحظة . توارثه الاجداد والاباء والاحفاد ، وتناقلته الاجيال ، مع ان معظم صفحات سفره اتخمت بالكثير من اعمال التلفيق والتزوير والتحريف والتنميق ، ومع ذلك ما نزال نمسك بتلابيبه بقوة ، ونتشبث به حتى الفناء ، ونلون ايام حاضرنا بالوانه القاتمة ، فاسبغنا عليه وعلى المقبل من ايامنا ، وجعلنا بعض عناوينه مسارات حياة للاحفاد الذين ما يزالون نطفا في اصلاب ابائهم ، مع ان العصر ومعطياته لا يتحملان مثل هكذا ارث ثقيل يتقاطع وبحدة مع وقائع حضارة الالفية الثالثة وتفاصيلها التي باتت عصية على الحصر ، فهي تتبدل وتتغير نحو الاعجاز في كل ثانية من الزمن . وفي هذا الخضم الماضوي ذهبت مقولة (ابي العلاء المعري) الخالدة (هذا ما جناه علي ابي وما جنيت على احد) ادراج الرياح . ما ضينا ما كان في اي عصر من العصور ليؤسس مناخات تدفع الانسان نحو البحث وسبر اغوار المعارف وايجاد ثقافات تمنح الحياة بهجة ورخاءا ولطف شمائل الا فيما ندر ، بل شجع الناس على الانضمام الى مجاميع عدوانية متناحرة ومتقاتلة ، اسهمت في خفض الرصيد الاجتماعي من الثقة (ذلك لان الكائنات البشرية هي في الحقيقة عوامل اخلاقية حرة لا تخضع لعلم الحياةالبايلوجي) ❖ والدليل قول الشاعر :

السيف اصدق انباء من الكتب
في حده الحد بين الجد واللعب

إذن ، السيف وحده كان وما يزال الفيصل بين الاختلافات والتناقضات الجدلية او الفكرية التي تقبل او ترفض بعضا من تلك الصفحات ، والشاهد الاخر قول (بشر بن ابي الخازم) :

سائل تميما في الحروب وعامرا
وهل المجرب مثل من لم يعلم ؟
غضبت تميم ان تقتل عامراً
يوم النسار فأعقبوا بالصيلم
كنا اذا نعرو لحرب نعرة
نشفي صداعهم برأس مصدم
نعلو القوانس كل يوم نعتري
والخيل مشعلة النحور بالدم
وبنو نمير قد لقينا منهم
خيلا تضب لثافها للمغنم
ولقد خبطن بني كلاب خبطة
الصقنهم بدعائم المتخيم
وسلقن كعبا قبل ذلك سلقة
بقنا تعاوره الاكف مقوم

او قول (امية بن ابي الصلت) :

اذا ما الموت عسكر بالمنايا
وزايلت المهندة الجفونا
والقينا الرماح وكان ضرب
يكب على الوجوه الدارعينا
نفوا عن ارضهم عدنان طرا
وكانوا بالربابة قاطنينا
وردوا خيل تبع في قديد
وساروا للعراق مشرفينا :
وبدلت المساكن من اياد
كنانة بعد ما كانوا القطينا

او قول خداش بن زهير :

فيا اخوينا من ابينا وامنا
اليكم اليكم لا سبيل الى جسر

وشاعر اخر يقول :

من يفتقر منا يعش بحسامه
ومن يفتقر من سائر الناس يسأل
وانا لنلهو بالسيوف كما لهت
فتاة بعقد او بسخاب قرنفل

هذا غيض من فيض وبعض صور حقيقية لماضينا الذي ما زلنا نذكر اولادنا بداحس والغبراء وبالبسوس وبغزوات بكر وتغلب وعبس وذبيان وبني ذهل وتميم وندعوهم للتغني بالفردانية والشخصانية وبخوارق الفرسان المزعومة ، ولتمجيد السيف وليس الى تغليب العقل ، وندعوهم الى تمجيد الرمح لا القلم . ومثلما ذكر احد المؤرخين السالفين بان الحجاج مات ولم يترك سوى سيفا ومصحفا وسبع دراهم ونسي او تناسى مجازره البربرية بالعراقيين .ماضينا وللاسف غلبن عليه سمات البهيمية والوحشية . كل ماضينا مجازر حدثت بين اخوة من اب واحد وام واحدة ، لا يفرق بينهم سوى تعدد البطون والفروع والشاهد قول خداش .لم ترث منه الاجيال وعلى مر العصور سوى الاحقاد والضغائن والكراهية ليس بين العرب انفسهم ، بل وحتى مع الاقوام الاخرى ، فالسالفون لم يسعوا لترسيخ ثقافة المحبة والود والائتلاف والتعايش مع الاخر على اسس السلام وتبادل المنفعة والتوافق والتراضي ، بل اسسوا لثقافة السيف والذبح والدم ، وما يزال حتى الان السلاح هو المميز والذي يعد احد مكملات الشخصية العربية والعراقية ، وصار مدعاة للتباهي والتفاخر . ما دفعني لان اسوق هذا الكلام هو ما وجدته في مناهج درس التاريخ ولجميع المراحل الدراسية من فصول اذهلتني حقا وجعلتني اتساءل : لماذا هذا الاصرار على تغذية اذهان وعقول ابنائنا التلاميذ والطلبة باحداث لم يكن عليها اجماع في اي طور من اطوار التاريخ سوى ما يتردد فيها من روايات منقولة عن فلان وفلان وفلان وعن علان وعلان وعلان ؟ فكم من هؤلاء الفلانيين والعلانيين من لم يحرف او يزد على هذه المعلومة او تلك او ينقص منهما ؟ ومن منهم من كان على صدقية تامة ليؤخذ بروايته ؟ وهنا اضرب مثلا : لقد مضى على قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ ما ينيف على ٤٤ عاما وهي بالمعايير التاريخية ليست بالمدة الطويلة ،فالكثيرون منا ممن عاصروا وجايلوا تلك الثورة ما يزالون على قيد الحياة / ومع هذا فقد صودرت نشرات العشرات من الكتب والدراسات.

دراسات والمقالات والمنشورات التي حملت بين طياتها الكثير من الحكايات والروايات والمعلومات المتناقضة والتي تتقاطع مع الوقائع الحقيقية فكيف بماض بلغ عمره الاف السنين ؟ اننا نرتكب جناية كبرى عندما نسهم في زج ابنائنا التلاميذ والطلبة في تلك الخيمة الموحشة التي تتراقص وتعشش فيها اشباح الموت وتظللها السيوف والرماح والدم المراق وصدى اصوات تنادي بازهاق الارواح واخراج الألسن من اقفية اصحابها . ولماذا لا نفعل مثلما فعل الاوربيون والغربيون واللاتينيون والهنود والصينيون لما نأوا بابنائهم عن ظلال حروب وصراعات ونزاعات وقتالات الملوك والامراء والزعماء من خلال تعليمهم فصول تاريخ ما بعد عصور التنوير والصناعة والحداثة ؟ فنعلم ابناءنا منجزات العقل وندليهم على منابع العلم والمعارف وكل ما يرتقي بالانسان نحو مواقع التحضر والتمدن ، اذ بات من الضروري ان ندرس تلاميذنا وطلبتنا فصول التاريخ ابتداءا من سقوط الدولة العثمانية وصولا الى سقوط الصنم عام ٢٠٠٣ ، ونروي لهم وقائع واحداث هذه الحقبة وما رافقها من انتفاضات الشعب العراقي على الظلم والظالمين والمستبدين والديكتاتوريات وتطلعاته نحو حاضر زاهر وغد واعد بتحقيق الآمال وتأسيس الحياة المدنية الرخية / وندع الماضي للباحثين الذين يرومون الغوص في اعماقه السحيقة ، وان لا نثقل ونرهق الطلبة والملاكات التربوية والتعليمية باعادة وتكرار فصول المأساة ، ونتيح لهم فرص الانطلاق نحو عوالم رحبة تتسع لكل البشرية والمشاركة في صناعة تاريخ جديد للانسانية عموما.

•فوكاياما : التصدع الكبير
* •جمهرة اشعار العرب

سفارات العراق.. عليهم أن يقبلوا النوم كأهل الكهف !!

فيصل عبد الحسن
كاتب وصحفي . المغرب

من مشاكل العراقيين خارج وطنهم والتي يعتبرونها من أكبر مشاكل المواطن خارج وطنه ، هي تزويدهم بجوازات سفر من نوع جي ، وهذا الجواز المحترم عسير على طالبيه ، فهو يكلفهم مبلغا ماليا مهما مع إجراءات بيروقراطية كثيرة تضطر المواطن إلى سلوك طرق غير شرعية لتسهيل منحه هذا الجواز وبالتالي يضطر إلى دفع ما ليس له بد من دفع (للإكراميات ولا نقول رشى) لدهن السير هنا وهناك لتسهيل الحصول على الجواز الذي صار حلما والذي من دونه لا يمكن السفر إلى كثير من الدول الأوربية التي اعتبرت أن كل الجوازات العراقية السابقة وثائق لا تملك ثقتها !! وهو تعبير دبلوماسي مهذب لتعبيرنا العراقي المباشر (جوازات مزورة أو تم التلاعب بمعلوماتها !!)

أما أولئك الذين يعيشون في دول أوربية فعليهم أن يقدموا طلباتهم ويخلدوا للسكون بانتظار أن تنجز وزارة الداخلية في العراق طلباتهم ومن ثم يتم إرسالها إلى وزارة الخارجية ومنها إلى السفارات ليتم توزيعها وفي هذه الدوامة تبرز أيضا المعوقات البيروقراطية والمحسوبية والمنسوبية ويتأخر طلب من ليس لديه وسائل تسريع طلبه ويتقدم عليه من ليس لديه الحق بالأولوية !! فيشعر الكثيرون بالغبن والظلم ، ولأن الحاجات التي تضطر العراقيين للسفر مهمة : كالزواج والدراسة أو لأسباب تجارية و سياحية فإن غيظهم من سفارات بلادهم في الخارج يتضاعف خصوصا حين تتناقل الأفواه حكايات مريرة عن رشى وفساد موظفين وجهل بأساليب التعامل مع أفراد الجاليات العراقية للتخفيف من معاناتهم في هذه السفارات،إن حل هذه المشكلة التي باتت من المشاكل المرعبة للعراقي في الخارج والتي تقض مضجع الكثيرين من العراقيين في الخارج إن ألاف العراقيين مهددون بالطرد من دولة مصر على سبيل المثال لأنهم لا يملكون جواز سفر نوع جي ويمتلكون جواز سفر نوع أس الذي تعتبره السلطات المصرية جوازا مزورا !!

إن أفراد الجالية العراقية في السويد على سبيل المثال لا يستطيعون السفر إلى أي مكان بواسطة أي من جوازات السفر العراقية التي يمتلكونها ك: ام جديد M او N او H او S او حتى W أسقطتها كلها واعتبرتها جوازات لا تملك الثقة بصحتها أو بتعبير آخر جوازات مزورة !! إن من القصص التي نسمعها من عراقيين أو نقرأها في مواقع الكترونية أو نطالعها في صفحات آراء القراء في الجرائد الدولية تشير إلى عمق مأساة العراقيين مع قضية الجواز جي والمرارات التي يشعرون بها جزاء ما تكبدوه من مصاعب بسبب الحصول على هذا الجواز ولم يحصلوا عليه فعلى سبيل المثال عائلة عراقية سافرت من مدينة سبها الليبية في الجنوب إلى العاصمة طرابلس والمسافة بين المدينتين أكثر من ألف كيلومتر !! للحصول على جواز سفر أو لتمديد التي لديهم ثم تكتشف عدم وجود سفارة عراقية في ليبيا لأن النظام الليبي لا يعترف بالحكومة العراقية تحت الاحتلال ولا يعترف باستقلالها!! وان وزارة الخارجية العراقية لم تحل هذا الإشكال حلا جذريا بأن تحيل معاملات الجالية العراقية في ليبيا إلى سفارة دولة أخرى كالسفارة الأمريكية أو البريطانية ، في ذلك البلد باعتبارهما من الدول المحتلة للعراق وتقع عليهما مسؤولية قانونية دولية لما يحدث للعراقيين في داخل البلاد وخارجه من معاناة ، واكتفت بإرسال موظفين عنها إلى ليبيا مع كل مساوئ اختيار موظف !! ليقوم بهكذا مهمة صعبة في وسط رسمي معاد للدولة العراقية ، وتقول هذه العائلة العراقية أن هذا الموظف لا يملك حتى استمارات أولية لطلب الجواز مما أضطرهم للسفر إلى تونس الدولة المجاورة لليبيا لوجود سفارة عراقية هناك ولم يحصلوا من تلك السفارة على حق أو باطل !! ورجعوا إلى ليبيا بخفي حنين !!

إن مأساة العراقيين مع النظام السابق تتكرر مرة أخرى وللأسف وهذه المرة بشكل أسوأ فقد كان الموظف الدبلوماسي في ذلك الوقت يخاف العقاب الإداري الذي سيناله من وزارة الخارجية إن هو تصرف تصرفا خاطئا وربما أرجعته وزارة الخارجية بأمر سريع منهية بذلك عمله في السلك الدبلوماسي الخارجي وهي عقوبة بالنسبة لأي موظف يعمل في سفارات العراق في الخارج ثالثة الأثافي ومصيبة المصائب لأنها عقوبة إدارية معنوية ومادية، فهو حين يعمل في الخارج ينال راتبه بالدولار على اعتبار أن صرف الدينار العراقي يتم بالسعر القديم ثلاثة دولارات للدينار الواحد ، وبنقله إلى داخل العراق سيخسر هذا الامتياز المادي الكبير !! هذه العقوبة التي يخافها الموظف الدبلوماسي السابق لم تعد تخيف الموظف الحالي لأنها لا تطبق بحقه، والموظف الذي يعمل في الخارجية العراقية حاليا يقف صفا واحدا مع أعضاء وزارته ضد العراقيين جميعا فهو من جنس آخر وشعب آخر وعليهم أن يتضامنوا بوجه هذا الشعب المسكين وأن لا يعطوا فرصة لأي شكوى فكل شكاوى التزوير، وبيع الجوازات،واستغلال المناصب الدبلوماسية من غير حق مصدرها البعثيين والمعادين للسلطة الجديدة ولا يؤخذ بها !! ما جعل المواطن العراقي في الخارج يشعر أن الموظفين في سفارات العراق ينتمون لشعب آخر وأن التضامن بينهم وبين وزارتهم الخارجية هو تضامن : إدفع بالتي هي أحسن!! وأن المواطن العراقي مهما كان معاديا لنظام صدام سابقا أو من أنصار الديمقراطية الجديدة هو معاد لها !! وعليها إذلاله وجعله يدفع بالتي هي أحسن!! كما يعرفون الأحسن بعرفهم المريض ، وإلا فإنه يريد أن يعيد نظام صدام للحكم !! وإنهم في كل الأحوال عليهم أن يقبلوا النوم كأهل الكهف وإلا سيحرمون من الحصول على حقوقهم !! بانتظار أن يتعطفوا عليهم بحق تفرضه حقوق المواطنة على الحكومة أي حكومة غير حكومتنا طبعا !! إن الفوضى التي يتم بها منح جواز نوع جي لمئات الآلاف من العراقيين المنتظرين لدورهم في الحصول على هذا الجواز الضرورة صار فرصة سانحة للموظفين السيئين لممارسة بيروقراطيتهم واستغلال حاجة الناس أسوأ استغلال ، ولذا ينبغي وضع آليات وضوابط جديدة لمنح هذه الجوازات من قبل موظفين يمتازون بالكفاءة والنزاهة ويضعون وفق أبصارهم الظروف الطارئة والصعبة لبعض طالبي هذه الجوازات لتعجيل منحها لهم بشكل إنساني ومسؤول ، وتطبيق روح المواطنة العراقية المبنية على الإخاء والمحبة وتقدير حاجات الناس وظروفهم الحالية الصعبة ..